



النشرة اليومية

Thursday, 27 June, 2024



أخبار الطاقة



الرياض

ثلاثة مشروعات جديدة للطاقة الشمسية

ومنذ البدء في البرنامج الوطني للطاقة المتجددة وحتى الآن، تمت ترسية 21 مشروعاً للطاقة المتجددة بإجمالي ساعات تتجاوز 19 جيجاواط، منها 7 مشروعات سعتها الإجمالية 4.1 جيجاواط تم ربطها بالشبكة، و8 مشروعات سعتها الإجمالية 8.2 جيجاواط تحت الإنشاء، و6 مشروعات سعتها الإجمالية 7 جيجاواط في مرحلة تحقيق الإغلاق المالي.

بحضور صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، وقّعت الشركة السعودية لشراء الطاقة (المشترى الرئيس) اتفاقيات شراء الطاقة لثلاثة مشروعات جديدة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، مع تحالف شركة أكوابور، وشركة المياه والكهرباء القابضة (بديل)، المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة؛ وشركة أرامكو للطاقة، المملوكة لشركة أرامكو السعودية.

وتأتي هذه المشروعات، التي تبلغ سعتها الإجمالية 5,500 ميجاواط، في إطار البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الذي تُشرف على تنفيذه وزارة الطاقة.

وتشمل هذه المشروعات: مشروع حُضن في منطقة مكة المكرمة، بسعة تبلغ 2,000 ميجاواط، وبتكلفة إنتاج الكهرباء تبلغ 1.58762 سنتاً لكل كيلوواط - ساعة (5.95356 هللات لكل كيلوواط - ساعة)، ومشروع المويه في منطقة مكة المكرمة، بسعة تبلغ 2,000 ميجاواط، وبتكلفة إنتاج الكهرباء تبلغ 1.60852 سنتاً لكل كيلوواط - ساعة (6.03194 هللات لكل كيلوواط - ساعة)، ومشروع الخشبي في منطقة القصيم، بسعة تبلغ 1,500 ميجاواط، وبتكلفة إنتاج الكهرباء تبلغ 1.67289 سنتاً لكل كيلوواط - ساعة (6.27334 هللات لكل كيلوواط - ساعة).

يُشار إلى أن المملكة ستطرح سنوياً، ابتداءً من هذا العام؛ 2024م، مشروعات لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة، بسعة تبلغ 20 جيجاواط، للوصول إلى ما بين 100 و130 جيجاواط بحلول عام 2030م، حسب نمو الطلب على الكهرباء.



الرياض

النفط يرتفع وتوقعات بسحب المخزونات

بسبب استمرار تخفيضات أوبك + والطلب الموسمي القوي الذي نشهده عادةً في الربع الثالث. ونشهد بالفعل علامات على تشديد السياسة النقدية مع زيادة قوة". السوق المادية لبحر الشمال".

وقال محللو بنك جيه بي مورجان، إن القوة في أسعار الأشهر الأولى تشير أيضًا إلى الطلب الفعلي القوي على النفط، وهو ما يعد بمثابة نعمة للأسعار على المدى القريب. وكانت أسعار خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط لشهر أغسطس أعلى بنحو 80 سنتا للبرميل عن أسعار سبتمبر. وقال ساركار إنه بالإضافة إلى ذلك، فإن المخاطر الجيوسياسية المتزايدة مع هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وتصاعد الأعمال العدائية بين إسرائيل وحزب الله في لبنان تؤدي أيضًا إلى ارتفاع أسعار النفط. وتشن جماعة الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران هجمات بطائرات مسيرة وصواريخ على الممرات الملاحية منذ نوفمبر قاتلة إنها تضامن مع الفلسطينيين في غزة في الحرب بين إسرائيل وحماس. وقد أدى ذلك إلى تعطيل الشحن في ممر البحر الأحمر، مما أثار المخاوف بشأن تدفق الشحن.

وأغرق الحوثيون حتى الآن سفينتين واستولوا على أخرى، وقالوا يوم الثلاثاء إنهم استخدموا صاروخا لضرب سفينة في بحر العرب. وقال محللو النفط لدى انفيستنج دوت كوم، أسعار النفط تتراجع وسط حالة من عدم اليقين بشأن الطلب وزيادة المخزون الأمريكي. وقالوا، انخفضت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء.

ارتفعت أسعار النفط أمس الأربعاء على الرغم من قفزة مفاجئة في المخزونات الأميركية، مدفوعة بالمخاطر الجيوسياسية الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط وتوقعات بسحب المخزونات في نهاية المطاف خلال موسم ذروة الطلب في الربع الثالث. وبحلول الساعة 0613 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 41 سنتا أو 0.48 بالمئة إلى 85.42 دولارا للبرميل. وربحت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 46 سنتا، أو 0.57 بالمئة، إلى 81.29 دولارا للبرميل. وقال سوفرو ساركار، من قطاع الطاقة في بنك دي بي اس: "يبدو أن السوق تتجاهل مخاوف الطلب في الوقت الحالي، متوقعة انخفاض المخزونات في ذروة موسم الطلب في الربع الثالث. وستوفر أرقام المخزون الرسمية لإدارة معلومات الطاقة للسوق المزيد من المؤشرات على هذا الاتجاه".

وأفاد معهد البترول الأمريكي أن مخزونات النفط الخام الأميركية ارتفعت بمقدار 914 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في 21 يونيو، وفقًا لمصادر السوق المطلعة على البيانات. ويتوقع محللون انخفاض مخزونات الخام بنحو 3 ملايين برميل الأسبوع الماضي. ومن المقرر صدور بيانات الحكومة الأميركية الرسمية من إدارة معلومات الطاقة بشأن مخزونات النفط والوقود في وقت لاحق من اليوم. وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع في آي إن جي، إنه على الرغم من الضغط على المدى القريب الناجم عن قوة الدولار وبيانات مخزونات النفط الخام الأميركية الهبوطية، فمن المرجح أن يجد السوق دعمًا على خلفية تخفيضات أوبك + المستمرة والطلب الموسمي القوي خلال الربع الثالث. وقال "يشير ميزاننا إلى أن السوق العالمية ستشهد عجزًا بنحو 1.5 مليون برميل يوميًا في الربع الثالث



الأخيرة للمرونة في الاقتصاد الأميركي إلى زيادة المخاوف من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيكون لديه مجال أكبر لإبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول. وينصب التركيز هذا الأسبوع إلى حد كبير على بيانات مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الرئيسية، وهو مقياس التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي والذي من المرجح أن يقود توقعات البنك المركزي بشأن أسعار الفائدة. كما قدمت سلسلة من مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي تحذيرات متشددة هذا الأسبوع. وكان احتمال ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول بمثابة ضغط رئيسي على أسعار النفط، حيث يخشى التجار من تباطؤ النشاط الاقتصادي في الأشهر المقبلة.

وكانت أسعار النفط قد انخفضت في إغلاق تداولات الثلاثاء، متراجعة واحدا بالمئة مع قلق المستثمرين بشأن توقعات الطلب، إذ غدت بيانات ضعيفة لثقة المستهلك الأميركي المخاوف بشأن الآفاق الاقتصادية والطلب على الوقود بعد بداية بطيئة لموسم القيادة الصيفي في الولايات المتحدة. وفي الأسبوع الماضي، ارتفع كلا الخامين القياسيين نحو 3%، ليحققا مكاسب لأسبوعين متتاليين، ويصلان إلى أعلى مستوياتهما منذ أبريل. انخفضت ثقة المستهلك الأميركي في يونيو. وبينما ظلت الأسر متفائلة بشأن سوق العمل وتوقعت أن يعتدل التضخم، فإن المخاوف بشأن الاقتصاد قد تؤثر على الطلب على البنزين. وأثارت مستويات المخزون المرتفعة قلق تجار النفط بشأن زيادة الطلب في فصل الصيف. وارتفعت مخزونات الخام الأميركية بمقدار 914 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في 21 يونيو، وفقاً لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي التي أظهرت أيضاً ارتفاع مخزونات البنزين بمقدار 3.843 مليون برميل وانخفضت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 1.178 مليون برميل.

لتواصل خسائرها الحادة من الجلسة السابقة وسط استمرار الشكوك حول الطلب العالمي، خاصة وأن البيانات أشارت إلى زيادة غير متوقعة في المخزونات الأميركية. كما أثرت بعض عمليات جني الأرباح المعتدلة على النفط الخام بعد المكاسب القوية في الجلسات الأخيرة، والتي حفزتها المخاوف بشأن انقطاع الإمدادات الناجمة عن الاضطرابات الجيوسياسية في روسيا والشرق الأوسط.

ولا يزال كلا العقدين يحققان مكاسب قوية خلال الأسبوعين الماضيين، حيث أدت التوترات الجيوسياسية المستمرة - الضربات الإسرائيلية على غزة والهجمات الأوكرانية على المصافي الروسية - إلى إبقاء التجار على تسعير علاوة المخاطرة في أسعار النفط.

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء أن مخزونات النفط الأميركية زادت بنحو 0.9 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 21 يونيو، مقابل توقعات بانخفاض قدره 3 ملايين برميل. وجاءت القراءة بعد زيادة قدرها 2.3 مليون برميل في الأسبوع السابق، وأخذت في الاعتبار المخاوف من أن الطلب على الوقود في الولايات المتحدة لا يزال بطيئاً على الرغم من بداية موسم الصيف الكثيف السفر.

وعادةً ما تبشر بيانات معهد البترول الأميركي بقراءة مماثلة من بيانات المخزون الرسمية، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق يوم الأربعاء.

وبينما حققت أسعار النفط مكاسب قوية في الأسبوعين الماضيين، إلا أن مكاسبها الإجمالية لا تزال مقيدة بسبب المخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية، مما دفع المتداولين إلى تفضيل الدولار. وحامت العملة الأميركية بالقرب من أعلى مستوياتها في شهرين، حيث أدت الإشارات



صفو سوق النفط من جهات متعددة، ومن المتوقع أن تستمر التوترات وسط جهود فاشلة للتوسط في وقف إطلاق النار."

ومن المتوقع أن ترتفع مخزونات النفط الخام الأميركية وبناء المنتجات للأسبوع المنتهي في 21 يونيو، وفقاً لمذكرة من الاستراتيجيين في ماكواري الذين توقعوا ارتفاعاً قدره 5.3 مليون برميل، مقارنة بانخفاض قدره 2.5 مليون برميل للأسبوع المنتهي في 14 يونيو. ويشير هذا إلى أن إجمالي رصيد الخام الأميركي قد يكون أكثر مرونة مما كان متوقعاً في البداية. ويشير نموذج ماكواري إلى انخفاض طفيف في كميات النفط الخام من المصافي بعد الأرقام الضعيفة التي صدرت الأسبوع الماضي. أما بالنسبة لصافي الواردات، فمن المتوقع حدوث زيادة كبيرة، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض الحاد في الصادرات (1.0- مليون برميل يومياً) والواردات شبه الثابتة. وأشار الاستراتيجيون إلى أن اضطرابات الموانئ المرتبطة بالطقس وتوقيت الشحن يمكن أن تؤدي إلى تقلبات في رصيد النفط الخام هذا الأسبوع.

وفيما يتعلق بالعرض المحلي، الذي يشمل الإنتاج والتعديلات والتحويلات، من المتوقع حدوث زيادة اسمية معتدلة قدرها 0.2 مليون برميل في الأسبوع خلال الأسبوع. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يشهد مخزون احتياطي البترول الاستراتيجي زيادة أكبر قدرها 1.3 مليون برميل.

ومن المقرر صدور البيانات الحكومية الرسمية يوم الأربعاء. وأظهر استطلاع أن من المتوقع انخفاض مخزونات الخام والبنزين في الولايات المتحدة بينما من المرجح أن ترتفع مخزونات نواتج التقطير الأسبوع الماضي. ويحاول المستثمرون أيضاً تحديد توقيت تخفيضات أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي. قالت محافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي ليزا كوك يوم الثلاثاء إن من المرجح خفض أسعار الفائدة إذا كان أداء الاقتصاد كما هو متوقع، لكنها امتنعت عن تحديد متى سيتحرك البنك المركزي الأميركي.

وقال دينيس كيسلر، نائب الرئيس الأول للتداول في بنك بي أوكيه فاينانشيال، إن "قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة لا يزال متبايناً، ومعظم سوق النفط الخام توقع خفضاً بنسبة ربع في المائة بحلول سبتمبر". واستمد النفط الدعم من انقطاع الإمدادات المرتبط بالهجمات الأوكرانية على البنية التحتية النفطية الروسية. وفي 21 يونيو، ضربت طائرات بدون طيار أوكرانية أربع مصافي تكرير، بما في ذلك مصفاة إيلسكي، أحد منتجي الوقود الرئيسيين في جنوب روسيا. وقال محللون إن المخاوف من تصاعد التوترات بين إسرائيل وجماعة حزب الله المدعومة من إيران ساهمت أيضاً في دعم أسعار النفط.

قال مسؤولون صحيون ومسعفون في غزة إن القوات الإسرائيلية قتلت ما لا يقل عن 24 فلسطينياً في ثلاث غارات جوية منفصلة على مدينة غزة في وقت مبكر من يوم الثلاثاء. وبعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على الحرب، فشلت الوساطة الدولية المدعومة من الولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

وقال كلاوديو جالبرتي، المدير في شركة ريستاد إنرجي الاستشارية: "الضغوط الجيوسياسية مستمرة في تعكير



التجارية". وقامت شركة سوفكومفلوت، التي كانت في السابق إحدى الشركات الرائدة في تشغيل الناقلات في العالم، بنقل 75 مليون طن متري من النفط في عام 2023، بشكل رئيسي إلى أسواق الصين والهند والبحر الأبيض المتوسط.

وأدت العقوبات الغربية المفروضة على روسيا إلى خروج شركات الخدمات الدولية مثل صانعي محركات السفن وكذلك شركات شهادات السلامة، مما زاد من التحديات التي يواجهها أسطول البلاد. وحذر مسؤولو صناعة الشحن العالمية أيضًا من مخاطر السلامة التي تشكلها مئات الناقلات القديمة وغير المنظمة في ما يسمى بأسطول الظل الذي ينقل النفط من الدول المتضررة من العقوبات والقيود الأخرى بما في ذلك روسيا وإيران وفنزويلا.

وبالتركيز على كوشينغ، يتوقع نموذج المصفاة وخطوط الأنابيب في ماكواري سحبًا قدره 0.7 مليون من برميل النفط. فيما يتعلق بالمنتجات، يتوقع الاستراتيجيون انخفاضًا في البنزين بمقدار 1.3 مليون برميل، في حين من المتوقع أن يشهد نواتج التقطير ووقود الطائرات زيادة قدرها 1.4 مليون برميل و1.5 مليون برميل على التوالي. وتم تصميم الطلب الضمني على هذه المنتجات الثلاثة عند 14.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في يونيو. وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة الشحن الروسية سوفكومفلوت إن العقوبات المفروضة على شركات الشحن تقوض السلامة في البحر وتشكل مخاطر على التجارة مع تأثر معايير السفن. وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على شركة الناقلات الحكومية الروسية الكبرى سوفكومفلوت ورئيسها التنفيذي إيجور تونكوفيدوف، وفقًا للإجراءات المنشورة في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي يوم الاثنين.

وفي وقت سابق من هذا العام، صنف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، ذراع الإنفاذ التابع لوزارة الخزانة الأميركية، بشكل منفصل، 14 ناقلة نفط خام كـممتلكات لسوفكومفلوت مصلحة فيها. وقال تونكوفيدوف: "تشعر سوفكومفلوت بخيبة أمل حقيقية بسبب التضحية بالنقل البحري الآمن عالي الجودة من أجل دوافع جيوسياسية قصيرة المدى، وهو ما لا يساهم بالتأكد في تحسين سلامة النقل البحري، خاصة في المياه الأوروبية". وتعتز سوفكومفلوت بشدة على تقسيم الأسطول التجاري العالمي إلى معسكرات عدائية، وتدمير ثقافة السلامة والقيم التي اكتسبتها الصناعة البحرية على مدى العقود الماضية. وقال تونكوفيدوف إن المجموعة "ستستمر بالتأكد في الالتزام بأعلى المعايير".

وفي إبريل، قال تونكوفيدوف للصحفيين إن العقوبات أثرت على عمليات الشركة، "مما حد من جغرافيتنا وآفاقنا



اتفاقية لبيع وشراء الغاز المُسال بين الرياض " أرامكو " و " سيمبرا "

لشركة "سيمبرا" جيفري مارتن، أن من شأن التوسع المخطط له لمشروع بورت آرثر للغاز الطبيعي المُسال أن يساعد على تسهيل توزيع الغاز الطبيعي الأمريكي عبر أسواق الطاقة العالمية، ومن خلال توسيع النطاق العالمي لمنشأة بورت آرثر للغاز الطبيعي المُسال توجد فرصة لتحسين أمن الطاقة مع توفير بديل منخفض الكربون للفحم لإنتاج الكهرباء.

ويُعد مشروع بورت آرثر للغاز الطبيعي المُسال محطة لتسييل وتصدير الغاز الطبيعي في جنوب شرق تكساس، مع إمكانية الوصول المباشر إلى خليج المكسيك، ولا تزال المرحلة الأولى لمشروع بورت آرثر للغاز الطبيعي المُسال قيد الإنشاء حاليًا وتتكون من الوحدتين 1 و2، بالإضافة إلى صهريجين لتخزين الغاز الطبيعي المُسال والمرافق المرتبطة بهما، فيما يُعد مشروع المرحلة الثانية للغاز الطبيعي المُسال في بورت آرثر توسعة تنافسية للموقع حيث يشمل إضافة وحدتين يمكنهما إنتاج ما يصل إلى 13 مليون طن سنويًا.

أعلن كلٌّ من أرامكو السعودية -إحدى الشركات المتكاملة والرائدة عالميًا في مجال الطاقة والكيميائيات-، وسيمبرا -إحدى شركات البنية التحتية للطاقة في أمريكا الشمالية- أمس، عن تنفيذ الشركات التابعة لهما لاتفاقية مبدئية غير ملزمة مدتها 20 عامًا لبيع وشراء 5 ملايين طن سنويًا من الغاز الطبيعي المُسال من مشروع توسعة المرحلة الثانية للغاز الطبيعي المُسال في بورت آرثر، وتتضمن الاتفاقية أيضًا مشاركة أرامكو السعودية بنسبة 25% في أسهم المرحلة الثانية من المشروع.

ويتوقع الطرفان إبرام اتفاقية شراء وبيع ملزمة للغاز الطبيعي المُسال واتفاقيات حقوق ملكية نهائية وفق شروط تعادل إلى حد كبير تلك المنصوص عليها في الاتفاقية المبدئية، مع خضوع اتفاقية البيع والشراء واتفاقيات حقوق الملكية لعدد من الشروط.

وأوضح الرئيس للتنقيب والإنتاج في أرامكو السعودية ناصر النعيمي، أن الشركة مهتمة باتخاذ خطوات في قطاع الغاز الطبيعي المُسال، وباعتبار الشركة شريكًا إستراتيجيًا محتملاً في المرحلة الثانية لمشروع بورت آرثر للغاز الطبيعي المُسال، وتتمتع أرامكو السعودية بوضع مناسب لتنمية محفظتها من الغاز؛ بهدف تلبية الحاجة المتزايدة في العالم إلى مصادر طاقة منخفضة الكربون، مشيرًا إلى أن هذه الاتفاقية تعد خطوة رئيسة ضمن إستراتيجية أرامكو السعودية لتصبح لاعبًا عالميًا رائدًا في مجال الغاز الطبيعي المُسال.

من جانبه بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



معايير «السعودية الخضراء» تجذب الشركات العقارية البريطانية

وأشار السويديان إلى أن هذه المشاريع وجدت استجابة كبيرة لدى المستثمرين البريطانيين، إذ وجدوا فيها ملاذاً لتطبيق المعايير الخضراء في استثماراتهم، مبيناً أن رؤية 2030 جعلت السوق السعودية تتمتع بمكانة مميزة في الأسواق العالمية.

وأضاف "أعلنت إحدى الشركات البريطانية المشاركة أن المشاريع التي تجري في السعودية على قدم وساق، بمنزلة فرصة قد لا تحدث إلا مرة واحدة في العمر، وإذا لم يستثمروا فيها فسيفقدون فرصة تاريخية".

وذكر أن الشراكة بين الشركات السعودية والبريطانية محل اهتمام مجلس الأعمال السعودي البريطاني، لافتاً إلى أنه في الجانب العقاري هناك مساع لتوفير الخدمات للمستثمرين في السعودية وبريطانيا.

قال الدكتور محمد السويديان رئيس اللجنة العقارية في مجلس الأعمال السعودي البريطاني المشترك، إن المعايير الخضراء التي تتبناها السعودية في مشاريع تطوير البنية التحتية شكلت عنصر جذب كبير للشركات العقارية البريطانية حيث أبدت رغبتها في الاستثمار بالسعودية.

وأكد لـ "الاقتصادية"، أن شركات عقارية بريطانية عدت خلال اجتماع اللجنة العقارية التابعة للمجلس المشاريع العملاقة الجارية في السعودية فرصة ذهبية لا تتكرر إلا مرة واحدة في العمر.

وأوضح السويديان الرئيس التنفيذي لشركة البوابة الدولية للاستثمار، أن اللجنة العقارية في مجلس الأعمال السعودي البريطاني منوط بها تسهيل الاستثمار العقاري بين السعودية وبريطانيا.

وقال "أبدت الشركات البريطانية اهتماماً ملحوظاً خلال أعمال القمة البريطانية السعودية للبنية التحتية المستدامة المنعقدة في لندن بالاستثمار العقاري في السعودية".

وبشأن التجاوب البريطاني للاستثمار في المشروعات العقارية العملاقة في السعودية، أوضح أن الغرب عموماً وتحديداً في بريطانيا لديهم اهتمام كبير بالمشاريع المستدامة والاستثمار الأخضر والطاقة النظيفة، والآن أصبحت تلك المعطيات إجبارية على الشركات الاستثمارية في القارة الأوروبية، ومن هذا المنطلق فإن المشاريع التي تطرحها السعودية جاذبة لهم لأنها توائم تلك المعايير.



معنويات سعودية في أسواق النفط .. الطلب على أعتاب زيادة قوية بـ 6%

الولايات المتحدة يوفر على الأرجح المزيد من الارتفاع لأسعار النفط. واعتبر أن بيانات التضخم الأمريكية المخيبة للآمال هي وحدها القادرة على تعكير المزاج السعودي الحالي. ويرى، جون هال مدير شركة " ألفا انرجي " الدولية أن المخاطر الجيوسياسية عادت لتوسيع تأثيرها خاصة في منطقة الشرق الأوسط. وأكد أن استعداد كل من برنت وخام غرب تكساس الوسيط لتسجيل زيادة قوية بنسبة 6 % على أساس شهري حيث يبدو أن أسواق النفط قد تخلت مؤقتًا عن مخاوفها بشأن الطلب وتركب الموجة السعودية. أما ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام فتري أن التقلبات الضمنية لخام برنت ارتفعت بسبب المخاطر الجيوسياسية المتزايدة، بما في ذلك الانتخابات المقبلة في إيران، على الرغم من أنها لا تزال بالقرب من أدنى مستوى لها منذ ست سنوات.

ومن ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية اليوم الأربعاء على الرغم من قفزة مفاجئة في المخزونات الأمريكية، وجاء الصعود مدفوعًا بالمخاطر الجيوسياسية الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط وتوقعات بسحب المخزونات في نهاية المطاف خلال موسم ذروة الطلب في الربع الثالث.

وبحلول الساعة 0406 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 40 سنتًا، بما يعادل 0.5%، إلى 85.41 دولار للبرميل. وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 43 سنتًا، أو ما يعادل 0.5%، إلى 81.26 دولار للبرميل.

تمسك بنك "جيه بي مورجان تشيس" بالمحافظة على توقعاته لمتوسط سعر خام برنت عند 84 دولارًا للبرميل في الربع الثالث مرجحًا أن يصل إلى 90 دولارًا بحلول أغسطس أو سبتمبر مدعومًا بتوقعات طلب مرتفعة عالميًا في الصيف. وفي المقابل عدلت شركة "ماكوارى" توقعاتها لخام برنت للربع الثالث بالزيادة إلى 86 دولارًا للبرميل، من 83 دولارًا، بفعل توقعات ارتفاع الطلب.

وتوقع مختصون ومحللون نفطيون أن تسجل أسعار النفط ارتفاعًا قويا هذا الشهر مع تزايد المعنويات السعودية وتلاشي المخاوف بشأن الطلب.

وأوضح لـ"الاقتصادية" مختصون أن مكاسب العقود الآجلة اتسعت حيث بدأت العوامل الجيوسياسية في الظهور في صدارة مخاوف السوق حيث تكثف ميليشيات الحوثي ضرباتها على الناقلات التجارية وتتصاعد التوترات بين إسرائيل ولبنان.

ويوفر السحب السريع المتوقع من المخزون في الصيف دعمًا أساسيًا للأسعار للتحرك نحو الأعلى كما تضيف أسواق المنتجات أيضًا إلى الاتجاه السعودي.

ويتخذ المستثمرون بشكل متزايد مراكز طويلة في العقود الآجلة للديزل معتبرين أنها أكبر إضافة على الإطلاق في الرهانات الطويلة حدثت في الأسبوع الماضي. وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة "إنرجي شتايرمارك" النمساوية للطاقة إن تقلص مخزونات النفط الخام في



الشرق الأوسط أسواق الغاز الطبيعي «هشة» رغم تراجع الأسعار

وارتفعت الأسعار بمقدار 0.60 يورو إلى 35.10 يورو (37:50 دولار) لكل ميغاواط في الساعة، بحلول الساعة 09:12 بتوقيت غرينيتش، وسط توقعات ببلوغ درجات الحرارة في شمال غربي أوروبا إلى ذروتها الخميس. ومن المتوقع أن ينخفض الطلب على الغاز في المملكة المتحدة بشكل حاد بسبب التوقعات بسرعات رياح أقوى، حيث من المتوقع أن يتضاعف توليد طاقة الرياح ثلاث مرات بحلول يوم الجمعة المقبل، بينما من المتوقع أن يرتفع إنتاج طاقة الرياح في ألمانيا تدريجياً فوق المتوسط الموسمي بحلول نهاية الأسبوع. وعلى جانب العرض، من المتوقع أن تزيد الصادرات النرويجية إلى الدول الأوروبية، اعتباراً من الخميس، بسبب ارتفاع إنتاج الحقول النرويجية، وسيكون هناك حد لقدرة التصدير عبر خط أنابيب «لانجيلد» إلى بريطانيا حتى 7 يوليو (تموز). وترى رئيسة الاتحاد الدولي للغاز لي يالان أنه «لا تزال ظروف سوق الغاز الطبيعي المسال صعبة، على الرغم من انخفاض الأسعار... ولا يزال التوازن في السوق العالمية هشاً وحساساً على جانبي العرض والطلب». ووفق البيان: «هيمنت الولايات المتحدة على صادرات الغاز الطبيعي المسال، والتي أصبحت أكبر منتج ومصدر في العالم (84.53 طن متري في عام 2023 مقابل 75.63 طن متري في عام 2022)، ثم أستراليا (79.56 طن متري)، ثم قطر (78.22 طن متري)، وروسيا (31.36 طن متري)». وشهدت آسيا أكبر تغير في صافي الواردات، بزيادة قدرها 10.49 مليون طن، حيث أدى انخفاض الأسعار إلى تحفيز المشتريات الفورية، وكانت الصين أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم، حيث بلغت وارداتها 71.21 مليون طن؛ وفق البيان.

قال الاتحاد الدولي للغاز إن أسواق الغاز الطبيعي المسال ما زالت «هشة» بعد عامين من التقلبات، بسبب نقص الإمدادات في المدى القريب، وذلك رغم الاكتشافات الجديدة للغاز وتراجع الأسعار. وصلت التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال إلى مستوى قياسي بلغ 401.42 مليون طن متري في عام 2023 بنسبة نمو 2.1 في المائة، أو بزيادة 8.4 مليون طن عن العام الأسبق، مدعومة بارتفاع المشتريات الفورية بسبب الانخفاض التدريجي في الأسعار.

ومع ذلك، كانت وتيرة النمو أقل من نسبة 5.6 في المائة المسجلة في عام 2022، حيث لا يزال العرض المحدود هو العامل الأساسي الذي يحد من النمو القوي، حسبما ذكر الاتحاد الدولي للغاز الطبيعي في بيان صحفي الأربعاء.

ويلعب الغاز الطبيعي المسال، الذي يُنظر إليه على نطاق واسع بوصفه وقوداً انتقالياً نحو صافي انبعاثات صفرية، دوراً حاسماً في مساعدة الدول، خصوصاً في آسيا، على تحقيق أهدافها المتعلقة بتحول الطاقة.

وتسبقت دول الاتحاد الأوروبي لاستبدال الوقود الروسي بعد الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، وكانت واردات الغاز الطبيعي المسال فعالة في استبدال حصة كبيرة من إمدادات خطوط أنابيب الغاز الروسية.

وسجلت أسعار العقود الآجلة للغاز الطبيعي ارتفاعاً ملحوظاً في التعاملات الأوروبية، الأربعاء، مع زيادة الطلب على الغاز في مناطق أخرى من العالم بسبب الحر الشديد.



«غازبروم» توقع مذكرة مع إيران بشأن الشرق الأوسط إمدادات الغاز الروسية

وبموجب شروطها، كان من المفترض أن تساعد «غازبروم» شركة النفط الوطنية الإيرانية في تطوير حقول غاز كيش وشمال بارس، وستة حقول نفط، وأن تشارك في استكمال مشاريع الغاز الطبيعي المسال، وبناء خطوط أنابيب لتصدير الغاز.

قالت شركة الطاقة الروسية العملاقة «غازبروم»، يوم الأربعاء، إنها وقّعت مذكرة مع شركة الغاز الوطنية الإيرانية لتوريد الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب إلى إيران.

ولم يُكشف عن تفاصيل المذكرة، التي جرى التوقيع عليها خلال زيارة رئيس شركة «غازبروم»، ألكسي ميلر، لإيران، في حفل حضره الرئيس الإيراني المؤقت، محمد مخبر، وفق «رويترز».

وتتملك إيران ثاني أكبر احتياطي للغاز في العالم بعد روسيا، وتوسّع موسكو، منذ فترة طويلة، لتحقيق نجاحات في أعمالها بمجال الغاز الطبيعي. وعرقلت العقوبات الأميركية حصول إيران على التكنولوجيا، وأبطأت تطوير صادراتها من الغاز.

فقد شهدت إمدادات الغاز، التي تقدمها شركة «غازبروم» إلى أوروبا، والتي كانت، ذات يوم، مصدراً لثلاثي إيرادات مبيعاتها، انخفاضاً إلى أدنى مستوياتها، في فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي؛ بسبب الصراع في أوكرانيا. وفي العام الماضي، تكبدت خسائر بلغت نحو 7 مليارات دولار، وهي أول خسارة سنوية لها منذ عام 1999.

وفي يوليو (تموز) 2022، وقّعت «غازبروم» مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الطاقة مع شركة النفط الوطنية الإيرانية بقيمة تبلغ نحو 40 مليار دولار، لكن لم يجرِ التوصل إلى أي صفقات ملموسة من تلك الاتفاقية.



الشرق الأوسط

غويانا تختار مسؤولاً سابقاً في «إكسون» لمشروع الغاز

وقالت حكومة غويانا إن علاقة برونشالو السابقة «بشركة إكسون» لم يُنظر إليها على أنها تمثل تضارباً في المصالح؛ لأنه قطع جميع العلاقات مع الشركة المذكورة».

ولم تقرر «إكسون» ما إذا كانت ستشارك في مشروع معالجة وتصدير الغاز.

وقالت غويانا إنها ستدفع المشروع قدماً، مع «إكسون» أو دونها.

وقالت الوزارة: «بما أن تطوير موارد الغاز لا يمثل أولوية فورية للشركة، فقد قررت حكومتنا البحث عن مشغل خارجي مستقل قادر؛ إما على العمل مع إكسون موبيل وإما تنفيذ هذا النشاط بمفرده».

وقال رئيس غويانا عرفان علي، الأسبوع الماضي، إنه من غير المتوقع التوصل إلى اتفاق مع الحكومة، قد يشمل أو لا يشمل «إكسون»، قبل العام المقبل.

وأوضحت «إكسون» أنه «بوصفها سياسة للشركة، فإننا لا نعلق على المسائل التجارية. ومع ذلك، فإننا نظل ملتزمين بمساعدة غويانا على تطوير موارد الغاز الطبيعي لديها، وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصلحة».

قالت وزارة الموارد الطبيعية في غويانا إنه تم اختيار شركة تأسست حديثاً برئاسة مسؤول تنفيذي سابق في «إكسون موبيل» لدعم حكومة غويانا و«إكسون» في إنشاء مشروع مستقل جديد للغاز الطبيعي في البلاد.

وقالت الحكومة، في بيان، إن شركة «فولكروم» للغاز الطبيعي المسال قدمت «العرض الأكثر شمولاً وسلمية من الناحية الفنية» من بين 17 عرضاً. وأضافت أن الوزارة أشركت الشركة مع «إكسون» لبدء المشروع، مع استمرار المناقشات في مرحلة أولية.

تريد غويانا وضع خطة لاستثمار مواردها الهائلة من الغاز الطبيعي غير المستغلة، وتطوير محطة ثانية لصناعة الطاقة المزدخرة. وتشير التقديرات إلى أن البلاد لديها 16 تريليون قدم مكعب من الغاز قبالة ساحلها على البحر الكاريبي، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

تم تأسيس شركة «فولكروم» للغاز الطبيعي المسال على يد جيسوس برونشالو، الذي أمضى عقدين من الزمن في شركة «إكسون»، حيث كان يشغل منصب نائب الرئيس في غويانا.

وغادر برونشالو شركة «إكسون» في النصف الأول من عام 2023. وتظهر سجلات الشركة أنه أسس شركة «فولكروم» للغاز الطبيعي المسال في نيفادا في يوليو (تموز) من العام الماضي، حيث عمل رئيساً تنفيذياً وسكرتيراً وأمين صندوق ومديراً.



وقال مسؤولون حكوميون إن تطوير موارد الغاز الطبيعي يمثل أولوية وطنية، بهدف تصدير الغاز من منشأة برية إلى البرازيل واستخدامه لتشغيل الصناعة المحلية أو بناء مصنع للغاز الطبيعي المسال للتصدير.

وقالت الوزارة إن شركة النفط الصينية العملاقة CNOOC، وهي واحدة من ثلاثة أعضاء في مشروع مشترك مسؤول عن جميع إنتاج النفط في البلاد، جاءت في المرتبة الثانية من قائمة تضم 17 مجموعة قدمت مقترحات إلى غويانا.



إسرائيل توافق على زيادة صادرات الغاز الطبيعي وتوسيع حقل ليفياتان

الشرق الأوسط

وافقت إسرائيل، اليوم الأربعاء، على تصدير مزيد من الغاز الطبيعي من حقولها البحرية. وقال شركاء في مشروع حقل ليفياتان الضخم، شرق البحر المتوسط، إنهم يعتزمون استثمار ما يصل إلى 500 مليون دولار؛ لتوسيع الطاقة الإنتاجية للحقل.

وذكرت وزارة الطاقة الإسرائيلية أنها أعطت الضوء الأخضر لتصدير 118 مليار متر مكعب إضافية من الغاز الطبيعي.



الشرق الأوسط

أرباح «قطر للطاقة» تنخفض 32 % في 2023 مع تراجع أسعار الغاز

أعلنت شركة «قطر للطاقة»، يوم الثلاثاء، صافي أرباح قدره 101.9 مليار ريال (27.96 مليار دولار) لعام 2023، بانخفاض 32 في المائة عن عام 2022، عندما ارتفعت أسعار الغاز في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

وأعلنت قطر، التي تُعد بالفعل من بين أكبر مُصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، توسعاً إضافياً في إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال في فبراير (شباط) الماضي، سيضيف 16 مليون طن متري سنوياً إلى خطتها الأصلية، ليصل إجمالي الطاقة الإنتاجية إلى 142 مليون طن متري سنوياً، بحلول عام 2030، من حوالي 77 مليون طن سنوياً الآن، وفق «رويترز».

واشتدت المنافسة في سوق الغاز الطبيعي المسال بين قطر والولايات المتحدة، في أعقاب قرار أوروبا بقطاع اعتمادها على خطوط أنابيب الغاز الروسية، في أعقاب غزو موسكو لأوكرانيا. وملاّت الولايات المتحدة فراغ العرض لتصبح أكبر مُصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم خلال عام 2023، متجاوزة قطر، على الرغم من أن الإمدادات القطرية ساعدت أيضاً في استبدال الكميات.

وجاءت أرباح «قطر للطاقة» متماشية تقريباً مع أرباح شركة «شل» النفطية الكبرى.



النفط يرتفع رغم قفزة في المخزونات الأميركية الشرق الأوسط

وقال وارين باترسون، رئيس استراتيجية السلع الأولية في «آي. إن. جي»، إنه على الرغم من الضغط، على المدى القريب، الناجم عن قوة الدولار، وبيانات مخزونات النفط الخام الأميركية، فمن المرجح أن تجد السوق دعماً من تخفيضات (أوبك بلس) المستمرة، والطلب الموسمي القوي خلال الربع الثالث.

وأضاف: «يشير تقديرنا إلى أن السوق (العالية) ستشهد عجزاً بنحو 1.5 مليون برميل يومياً، في الربع الثالث؛ بسبب استمرار تخفيضات (أوبك بلس)، والطلب الموسمي القوي الذي نشهده عادةً في الربع الثالث».

ويرى ساركار، من «دي.بي.إس»، أنه، بالإضافة إلى ذلك، فإن المخاطر الجيوسياسية المتزايدة، في ظل هجمات الحوثيين بالبحر الأحمر، وتصاعد الأعمال القتالية بين إسرائيل وجماعة «حزب الله» في لبنان، تدعم أيضاً ارتفاع أسعار النفط.

وتشن جماعة «الحوثي» اليمنية، المتحالفة مع إيران، هجمات بطائرات مُسيّرة وصواريخ على ممرات ملاحية منذ نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي؛ تضامناً مع الفلسطينيين في حرب غزة. وقد أدى ذلك إلى تعطيل الشحن عبر ممر البحر الأحمر، مما أثار مخاوف حيال تدفق الشحن.

وأغرق الحوثيون، حتى الآن، سفينتين، واحتجزوا أخرى، وقالوا، الثلاثاء، إنهم استخدموا صاروخاً جديداً لقصف سفينة في بحر العرب.

ارتفعت أسعار النفط، خلال تعاملات جلسة الأربعاء، على الرغم من قفزة مفاجئة في المخزونات الأميركية. وجاء الصعود مدفوعاً بالمخاطر الجيوسياسية الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط، وتوقعات بسحب المخزونات في نهاية المطاف، خلال موسم ذروة الطلب في الربع الثالث.

وبحلول الساعة 0406 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 40 سنتاً، بما يعادل 0.5 في المائة، إلى 85.41 دولار للبرميل. وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 43 سنتاً، أو ما يعادل 0.5 في المائة، إلى 81.26 دولار للبرميل.

وقال سوفرو ساركار، من قيادة فريق قطاع الطاقة ببنك «دي.بي.إس»، وفق «رويترز»: «يبدو أن السوق تتجاهل مخاوف الطلب في الوقت الحالي، متوقعة السحب من المخزونات في ذروة موسم الطلب خلال الربع الثالث. أرقام المخزون الرسمية من إدارة معلومات الطاقة، في وقت لاحق، الأربعاء، ستتيح للسوق مزيداً من المؤشرات».

وذكرت مصادر مطلعة في السوق أن معهد البترول الأميركي قال إن مخزونات النفط الخام بالولايات المتحدة ارتفعت 914 ألف برميل، في الأسبوع المنتهي في 21 يونيو (حزيران). وتوقع محللون، استطلعت «رويترز» آراءهم، انخفاض مخزونات الخام بنحو ثلاثة ملايين برميل، الأسبوع الماضي.

ومن المقرر صدور بيانات الحكومة الأميركية الرسمية عن مخزونات النفط والوقود في الساعة 14:30 بتوقيت غرينتش.



259 مليارات احتياطيات أرامكو من النفط والغاز عكاظ

و«بي بي» من روسيا خلال عام 2020، وأدت عمليات سحب الاستثمارات هذه إلى خفض إجمالي الاحتياطيات المؤكدة التي أبلغت عنها شركات الاستكشاف والإنتاج بمقدار 12 مليار برميل من المكافئ النفطي في ذلك العام.

تشمل النفط والغاز

بلغت 259 مليون برميل مكافئ

تصدرت «أرامكو السعودية» بفارق كبير قائمة أكبر شركات النفط في العالم من حيث الاحتياطيات المؤكدة في عام 2022، والتي نشرتها «ستاستيا» من خلال تجميع البيانات من تقارير الشركات.

وتقدر احتياطيات «أرامكو السعودية» من النفط والغاز بـ 259 مليار برميل من المكافئ النفطي تقريباً، أي أكثر من إجمالي احتياطيات «إكسون موبيل» و«شيفرون» و«توتال إنرجيز» و«شل» و«بي بي» و«إيني» معاً. وتختلف تقييمات الشركات لاحتياطياتها المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي تختلف من سنة إلى أخرى بسبب المراجعات على الاحتياطيات الحالية الناتجة عن تغيرات الأسعار وتوسيع واكتشاف موارد جديدة ومشتريات ومبيعات الاحتياطيات والإنتاج.

وأوضح تقرير لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية تراجع الاحتياطيات الدولية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي التي تحتفظ بها 187 شركة عالمية متداولة للتنقيب والإنتاج بمقدار 5.6 مليار برميل من المكافئ النفطي في 2022 أو بنسبة 2% حسب التقارير المالية السنوية للشركات.

وفي عام 2020، تراجعت الاحتياطيات المؤكدة التي تحتفظ بها هذه الشركات العامة 9%، وهو ما يعود في المقام الأول للأثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا، لكن زادت الاحتياطيات في 2021.

وانسحبت بعض شركات النفط الكبرى منها «توتال إنرجيز»



اقتصاد الشرق

"أكوا باور" توقع اتفاقيات شراء طاقة بإجمالي 3.3 مليار دولار

ترسيخ استراتيجية النمو، المتمثلة في مضاعفة أصولها المدارة 3 مرات بحلول 2030، وتعزيز مركزها المالي.

أعلنت شركة "أكوا باور" عن توقيع اتفاقيات شراء طاقة، تقوم بمقتضاها بتطوير وتنفيذ وتشغيل 3 مشروعات رئيسة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية. ويبلغ إجمالي الاتفاقيات لبيع الكهرباء المولدة من هذه المشروعات 12.3 مليار ريال (3.3 مليار دولار) على مدار 25 عاماً، وفق إفصاح على سوق الأسهم السعودية (تداول) اليوم الخميس.

وُقعت الاتفاقيات بين الشركة السعودية لشراء الطاقة والشركات المالكة للمشروعات الثلاث، المثلة في شركات "بريق للطاقة المتجددة"، و"مويه للطاقة المتجددة"، و"نبعة للطاقة المتجددة"، التي ستكون مملوكة لـ"أكوا باور" وشركة "بديل" المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، وشركة "أرامكو السعودية للطاقة".

تقع المشروعات في غرب وشمال السعودية، بمناطق حوض والمويه والخشبي، وتبلغ القدرة الإنتاجية لأول مشروعين 2000 ميغاواط، فيما تصل في المشروع الثالث إلى 1500 ميغاواط.

تتوقع الشركة أن يظهر الأثر المالي للتشغيل خلال النصف الأول من عام 2027. كما ستكون شركة "بديل" شريكاً في شركات المشاريع الثلاثة بحصة تبلغ 34.9%، وفق الإفصاح.

كانت "أكوا باور" قد أعلنت في وقت سابق من الشهر الجاري التزامها بزيادة رأسمالها بمبلغ 7.125 مليار ريال عبر طرح أسهم حقوق أولوية، مما سيمكن الشركة من



الطاقة خريطة قدرة إنتاج الهيدروجين النظيف.. الشرق الأوسط الثالث عالميًا

حرق الفحم بنسبة 21%، ثم الهيدروجين المنتج من مصادر ثانوية، مثل مصافي التكرير، بنسبة 16%.

أمّا الهيدروجين النظيف فلم يتجاوز 0.7%، أو ما يعادل 700 ألف طن من إجمالي إنتاج الهيدروجين العالمي في عام 2022، أغلبها من الهيدروجين الأزرق بنسبة 0.6%، بينما جاءت نسبة 0.1% فقط من الهيدروجين الأخضر، بحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية.

قدرة إنتاج الهيدروجين النظيف في 2023 ارتفعت قدرة إنتاج الهيدروجين النظيف في العالم بنسبة 1.3% إلى 4.83 مليون طن في عام 2023، مع استحواذ الهيدروجين الأزرق على 97% من هذه السعة، حسب بيانات تقرير المراجعة الإحصائية السنوية للطاقة العالمية الصادر عن معهد الطاقة البريطاني (Energy Institute).

وبلغت الطاقة الإنتاجية العالمية للهيدروجين الأزرق قرابة 4.68 مليون طن في عام 2023، دون تغير ملحوظ عن مستواها في العام السابق (2022).

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدته وحدة أبحاث الطاقة- قدرة إنتاج الهيدروجين الأزرق عالميًا خلال السنوات الـ10 الماضية وارتفعت قدرة إنتاج الهيدروجين الأخضر بنسبة 67.4%، لتصل إلى 147.6 ألف طن خلال العام الماضي، مقارنة بنحو 88.2 ألف طن في عام 2022، حسب البيانات التي اطلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة.

شهدت قدرة إنتاج الهيدروجين النظيف أو منخفض الكربون نموًا مطردًا على مدار السنوات الـ10 الأخيرة، لكن أحجام إنتاجه ما زالت متواضعة جدًا مقارنة بمصادر إنتاج الهيدروجين الأخرى الأكثر شيوعًا في العالم.

وبحسب بيانات حديثة -حصلت عليها وحدة أبحاث الطاقة (مقرها واشنطن)-، ارتفعت الطاقة الإنتاجية للهيدروجين النظيف عالميًا إلى 4.83 مليون طن في عام 2023، مقارنة بنحو 4.77 مليون طن في عام 2022.

ويُطلق مصطلح الهيدروجين النظيف أو منخفض الكربون في التقارير الدولية والبحثة الحديثة على نوعين من الهيدروجين ينتجان بطرق صديقة للبيئة، الأول يسمى الهيدروجين الأزرق ويشتمل من حرق الوقود الأحفوري باستعمال تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه، والثاني يُطلق عليه الهيدروجين الأخضر، ويُستخلص من الماء بطريقة التحليل الكهربائي اعتمادًا على الطاقة المتجددة.

ورغم تسارع نمو قدرة إنتاج الهيدروجين النظيف في العالم خلال السنوات الأخيرة، لكن أحجام إنتاجه الفعلية ما زالت متواضعة جدًا، ولا تتجاوز 1% من إجمالي الهيدروجين المنتج في العالم، والبالغ 95 مليون طن في عام 2022، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

ويستحوذ الهيدروجين المنتج عبر حرق الغاز الطبيعي دون استعمال تقنية احتجاز الكربون وتخزينه على 62% من إجمالي الإنتاج العالمي، يليه الهيدروجين المستخلص من



إجمالي قدرة إنتاج الهيدروجين النظيف في العالم، تليها آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 41.8%، ثم منطقة الشرق الأوسط بنسبة 13%، ثم أوروبا بنسبة 1.6% فقط.

وبلغت الطاقة الإنتاجية للهيدروجين النظيف في آسيا والمحيط الهادئ قرابة 2.023 مليون طن يوميًا في عام 2023، بزيادة 2.7% عن القدرة البالغة 1.97 مليون طن في عام 2022.

واستقرت قدرة إنتاج الهيدروجين الأزرق في المنطقة عند 19.29 مليون طن في عام 2023، دون تغير ملحوظ عن العام السابق، بينما قفزت قدرة الهيدروجين الأخضر بنسبة 133.3% إلى 93.6 ألف طن، مقارنة بنحو 40.1 ألف طن عام 2022.

قدرة الإنتاج في الشرق الأوسط وأفريقيا ظلت قدرة إنتاج الهيدروجين النظيف في الشرق الأوسط مستقرة عند 622 ألف طن في عام 2023، دون تغيير عن العام السابق (2022)، مع غلبة الهيدروجين الأزرق على إجمالي القدرة.

واستقرت طاقة إنتاج الهيدروجين الأزرق في الشرق الأوسط عند 621.9 ألف طن في عام 2023، كما استقرت قدرة إنتاج الهيدروجين الأخضر عند 100 طن فقط دون تغيير عن عام 2022، بحسب بيانات تفصيلية رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

على الجانب الآخر، تشير بيانات المناطق إلى أن قدرة إنتاج الهيدروجين النظيف في أفريقيا ظلت مستقرة عند 1.7 ألف طن فقط في عام 2023، وكلها كانت من الهيدروجين الأخضر.

وتختلف البيانات أو القدرة أو السعة الإنتاجية لأي منتج في العالم عن بيانات إنتاجه الفعلية، فعلى سبيل المثال، حينما يشار إلى أن دولة ما تمتلك طاقة تكريرية للنفط تصل إلى 3 ملايين برميل يوميًا، فهذا لا يعني أن المصافي تكرر هذا الرقم بالفعل أو تكرره طوال الوقت، بل هي مهيأة تقنيًا وفتيًا لتكرير هذا الكم من براميل النفط يوميًا، أمّا الإنتاج أو التكرير الفعلي، فتتحكم فيه عوامل كثيرة، منها العرض والطلب والأسعار وغيرها.

وينطبق هذا الفرق بين الطاقة الإنتاجية والإنتاج الفعلي على الهيدروجين النظيف، فعلى سبيل المثال، تشير بيانات معهد الطاقة إلى أن قدرة إنتاجه عالميًا بلغت 4.77 مليون طن في عام 2022.

بينما تشير بيانات وكالة الطاقة الدولية إلى أن إنتاجه الفعلي لم يتجاوز مليون طن خلال العام نفسه، ما يشير إلى أن قدرة إنتاج الهيدروجين النظيف ما زالت غير مستغلة بالكامل حتى الآن؛ لأسباب عديدة، أبرزها ارتفاع تكاليفه مقارنة بالأنواع التقليدية المنتجة بتكاليف أقل، بحسب ما تتابعه وحدة أبحاث الطاقة دوريًا.

خريطة الطاقة الإنتاجية بالمناطق ارتفعت قدرة إنتاج الهيدروجين النظيف في أميركا الشمالية بنسبة 0.1% لتصل إلى 2.11 مليون طن خلال عام 2023، مقارنة بنحو 2.11 مليون طن في عام 2022.

وزادت الطاقة الإنتاجية للهيدروجين الأزرق في أميركا الشمالية بنسبة 0.1% على أساس سنوي، لتصل إلى 2.092 مليون طن، بينما ارتفعت قدرة الهيدروجين الأخضر بنسبة 3.8%، لتصل إلى 19.4 ألف طن فقط.

وتستحوذ أميركا الشمالية وحدها على 43.7% من



ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدته وحدة أبحاث الطاقة- قدرة إنتاج الهيدروجين الأخضر عالميًا خلال السنوات الـ 10 الماضية

قدرة الإنتاج في أوروبا وأميركا الجنوبية ارتفعت قدرة إنتاج الهيدروجين النظيف في جميع أنحاء أوروبا بنسبة %6.5، لتصل إلى 75.8 ألف طن في عام 2023، مقارنة بنحو 71.1 ألف طن في عام 2022.

ومن حيث التصنيف بالألوان، ارتفعت طاقة إنتاج الهيدروجين الأزرق في القارة العجوز بنسبة %0.6، لتصل إلى 44.1 ألف طن، بينما زادت قدرة الهيدروجين الأخضر بنسبة %16.1، لتبلغ 31.6 ألف طن.

على الجانب الآخر، تشير بيانات أميركا الجنوبية والوسطى إلى ارتفاع قدرة إنتاج الهيدروجين النظيف بالمنطقة 3 مرات إلى 1.1 ألف طن عام 2023، مقارنة بنحو 300 طن فقط عام 2022، وكلها جاءت من الهيدروجين الأخضر.

وعلى خلاف جميع المناطق، لم يُظهر تقرير المراجعة الإحصائية لمعهد الطاقة البريطاني أي بيانات مسجلة عن قدرة إنتاج الهيدروجين النظيف، سواء الأزرق أو الأخضر، في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقاً (CIS).

وتضم هذه الدول كلاً من: روسيا الاتحادية، وأذربيجان، وأرمينيا، وبيلاروسيا، وقازاخستان، وقرغيزستان، ومولدوفا، وطاجكستان، وتركمانستان، وأوزباكستان، وأوكرانيا.



السعودية ضمن 3 دول تقود تركيبات الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط وأفريقيا

الشمسية سولار بارو يوروب (SolarPower Europe)، ومقرها بلجيكا.

وبحلول نهاية عام 2023، وصلت سعة الطاقة الشمسية المركبة التراكمية في العالم إلى 1624 غيغاواط، بزيادة قدرها 38%، مقارنةً مع 1177 غيغاواط بنهاية عام 2022.

ورغم النمو الكبير في تركيبات الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط وأفريقيا بنسبة 45%، إجمالي قدرة مركبة تراكمية بلغت 48.1 غيغاواط، لم تشهد صناعة الطاقة الشمسية في المنطقة تحولاً مماثلاً في مكائنها العالمية.

وما تزال منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا أصغر سوق للطاقة الشمسية على مستوى العالم، بحصة سوقية تبلغ 3% فقط، وفقاً لما اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

3 أسواق تقود التركيبات الجديدة

شهد عام 2023 تركيب 3 دول من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ما لا يقل عن 1 غيغاواط من سعة الطاقة الشمسية، بحسب التقرير.

وعززت جنوب أفريقيا مكانتها الرائدة بقطاع تركيبات الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط وأفريقيا، محققةً معدل نمو ملحوظاً بنسبة 142%، مع إضافة 3.2 غيغاواط، مدفوعة بالتوسع السريع في المشروعات على نطاق المرافق، الذي تسارع بعد الإصلاحات التنظيمية عام 2022، فضلاً عن تسارع التركيبات في القطاع السكني.

من المتوقع أن تشهد تركيبات الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط وأفريقيا زيادة بنسبة 15% في عام 2024، ما يعادل إضافة 17.1 غيغاواط من القدرة الجديدة، بقيادة 3 دول، على رأسها جنوب أفريقيا.

وتتصدّر جنوب أفريقيا -حاليًا- نمو السعة الشمسية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، في الوقت الذي دخلت فيه كل من الإمارات والسعودية قائمة الدول صاحبة علامة الغيغاواط في تركيبات الطاقة الشمسية خلال عام 2023، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن).

وفي عام 2023، حققت تركيبات الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط وأفريقيا ارتفاعاً كبيراً بنسبة 78% على أساس سنوي، بإضافة قدرة بلغت 14.8 غيغاواط، متفوقة على الرقم القياسي السابق في عام 2022، الذي شهد إضافة 8.3 غيغاواط من السعة المركبة.

واستقرت حصة منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في سوق الطاقة الشمسية العالمية عند 3% خلال عام 2023، رغم زيادة التركيبات في العامين الماضيين بصورة كبيرة.

تركيبات الطاقة الشمسية عالمياً

في العام الماضي، شهد العالم طفرة كبيرة في سعة الطاقة الشمسية الكهروضوئية مع تركيب 447 غيغاواط بزيادة كبيرة بنسبة 87%، مقارنة بـ 239 غيغاواط عام 2022، بحسب تقرير حديث صادر عن رابطة صناعة الطاقة



بالمقابل، قد يشهد العام الحالي خروج الإمارات من سوق تركيبات الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط وأفريقيا على نطاق الغيغاواط، لتكون ثالث أكثر الدول إضافة للسعة الجديدة، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ومن المتوقع أن ينخفض إسهام الإمارات إلى 5% فقط، ما يمثل 800 ميغاواط من قدرة الطاقة الشمسية المركبة في المنطقة، مقارنة بـ21%، ما يعادل 3.1 غيغاواط، في عام 2023، مع عدم وجود خطط لربط مشروعات كبيرة بالشبكة هذا العام.

وعلى الرغم من أن سوق تركيبات الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط وأفريقيا ما تزال صغيرة مقارنة بالسوق العالمية، فإن العديد من الأسواق الصغيرة في المنطقة أصبحت تدرك بصورة متزايدة فوائد الطاقة الشمسية، مثل توفير التكاليف والفرص التجارية وتعزيز أمن الطاقة لديها.

وفي السياق نفسه، عادت الإمارات في 2023 إلى قائمة تركيبات "الغيغاواط" للمرة الأولى منذ عام 2019، بإضافة بلغت 3.1 غيغاواط، وكان هذا الإنجاز مدفوعاً، إلى حد كبير، باستكمال مشروع الظفرة للطاقة الشمسية بقدرة 2 غيغاواط في أبوظبي، وفق ما اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

كما جاءت السعودية في المركز الثالث بتركيبات الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط وأفريقيا، بإضافة 1.9 غيغاواط إلى قدرتها الإنتاجية، ويُعزى ذلك، إلى حد كبير، إلى تشغيل المرحلة الأولى من مشروع سدير للطاقة الشمسية بقدرة 1.5 غيغاواط.

الرسم البياني التالي -من إعداد وحدة أبحاث الطاقة- يرصد قدرة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة في السعودية من 2014 حتى عام 2023

توقعات الطاقة الشمسية في 2024 من المتوقع، خلال العام الحالي (2024)، أن تحافظ كل من جنوب أفريقيا والسعودية فقط على مكانتها في سوق القدرة الإنتاجية لتركيبات الطاقة الشمسية العالمية على نطاق الغيغاواط.

وتشير التقديرات إلى أن جنوب أفريقيا ستؤكد مكانتها الرائدة في سوق تركيبات الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط وأفريقيا للعام الثاني على التوالي، إذ ستضيف ما يزيد على 20% من القدرة المتوقع تركيبها في المنطقة، بنحو 3.5 غيغاواط.

كما يُتوقع أن تضيف السعودية 1.5 غيغاواط من تركيبات الطاقة الشمسية، بانخفاض 20% عن السعة المُضافة خلال 2023 (1.9 غيغاواط).

